

مقارنة بين الإدارة العامة والإدارة الخاصة:

شغل موضوع المقارنة بين الإدارة العامة والخاصة (إدارة الأعمال)، بالباحثين في الحقلين منذ زمن طويل، إذ تقوم الإدارة العامة بترجمة السياسة العامة في الدولة إلى أعمال تنفيذية، ويتولى الموظف العام تأديتها في إطار السياسة العامة المرسومة وفي إطار المصلحة العامة، أما الإدارة الخاصة أو إدارة الأعمال تتمثل في ترجمة السياسة الخاصة التي يرسمها ويسوغها القائمون على المؤسسة الخاصة من أعمال تنفيذية يتولى العامل في هذه المؤسسة تأديتها في إطار المصلحة الخاصة للمؤسسة.

الاتجاه الأول: أوجه التشابه بين الإدارة العامة والإدارة الخاصة:

يمثل هذا الاتجاه كل من: تايلور، فايول، سايمون، ويؤكد بعض المفكرين في علم الإدارة أنه لا يوجد فرق في الجوهر بين الإدارة العامة والإدارة الخاصة، كما أن الإدارة العامة بدأت تنجح هي الأخرى للتقرب من أساليب العمل في القطاع الخاص، باعتماد مقولات تقييم الأداء، كما الدولة عكفت على تطوير كوادرها من الموارد البشرية بما يتماشى مع التطورات السريعة الحاصلة في العالم. فكلتا الإدارتين العامة والخاصة تلتقيان حول مجموعة من المسائل هي:

- أ- التشابه في المبادئ: هذه المبادئ ظهرت في الإدارة الخاصة ثم انتقلت إلى الإدارة العامة والتي من بينها:

- تقسيم العمل والتخصص (تايلور وفايول) ووحدة القيادة.

- اقتران السلطة بالمسؤولية.

- ب- كلا الإدارتين تسعى إلى تحقيق أهداف معينة.

- ج- تساهم كل من الإدارة العامة والخاصة في خدمة المواطنين والمجتمع وأشباع حاجاتها وإن اختلفت هذه الخدمة.

- د- كلا الإدارتين تعتمد بشكل كبير على ممارسة الأعمال على الوظائف الرئيسية في الإدارة ممثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والقيادة:

- التخطيط: كلتا الإدارتين تعملان في ضوء تخطيط معين وإن اختلفا في تحديد أطره، فالاختلاف في هذا المجال موجود حتى ضمن الإدارة الخاصة باختلاف طبيعة المشاريع.

-التنظيم: كلتا الادارتين تحتاجان الى التنظيم، فلا يمكن لأي عمل ان يتم دون وجود تنظيم قائم على تقسيم العمل بين مختلف الأقسام من اجل تحقيق الأهداف.

-التنسيق: هو النتيجة المنطقية لتقسيم العمل وتنظيمه من اجل تحقيق الأهداف المشتركة في ظل توحيد الجهود والتعاون.

القيادة: هي امر يستلزمه طبيعة العمل نفسه، فلا بد من وجود جهة واحدة تصدر التعليمات والاوامر والقرارات من اجل تحقيق التكامل بين الأقسام والوحدات الإدارية.

الرقابة: هي بمثابة الضابط لحسن القيام بالأعمال المطلوبة بمواكبتها اثناء التنفيذ، وبتفحص نتائجها النهائية لمطابقتها مع الأهداف الموضوعة.

تعمل الإدارة العامة والخاصة وفق مفاهيم مشتركة تحكم عملهما الذي يتطلب التخطيط والتنظيم والتنسيق والرقابة، والاختلاف الحاصل بينهما انما مرده الى اختلاف طبيعة المهام الموكلة الى كل منهما.

الاتجاه الثالث: أوجه الاختلاف :

أ- الاختلاف بالنظر للعوامل الداخلية: يمكن تحديد أوجه الاختلاف بين الإدارة العامة والإدارة الخاصة من خلال تحليل عدد من المسائل التي لها أحد مفكري العلوم السياسية الأمريكيين Graham tillet allison، ومن بين هذه المسائل نذكر ما يلي: افاق العمل، مدة اشغال الموظفين المراكز القيادية في الهيكلية الإدارية، تقييم الأداء، العدالة والكفائية، الطابع العام، دور وسائل الاعلام، التوجهات، القيود والضوابط التشريعية والقضائية، المردودية، عدم التجانس .

ب- الأساس القانوني الذي تستند اليه كل منهما: نشاط الإدارة العامة يخضع للقوانين التي تضعها الدولة (القانون الإداري وقانون الوظيف العامة) تصدرها القيادات السياسية للدولة وينفذها الموظف، حيث تعمل الإدارة العامة بدرجة أكبر في ظل التشريعات لأنها تتصل أساسا بتنفيذ السياسات العامة في الدولة، بينما تكون الإدارة الخاصة خاضعة لقانون العمل وقرارات مجلس الإدارة واللوائح التي تضعها الإدارة الخاصة، وتكون على قدر كبير من المرونة في مزاولة اعمالها.

ت- من حيث الهدف: تسعى الإدارة الخاصة الى تعظيم الربح والعائد الاقتصادي والمادي الذي يعتبر أحد الأهداف الأساسية الذي يحفز النشاطات الاقتصادية في القطاع الخاص، على عكس الإدارة العامة تهدف الى تقديم الخدمات العامة لتحقيق المصلحة العامة ورفاه المواطنين، أي البحث عن اشباع رغبات

المواطنين مجاناً بهدف الحصول على الاستقرار الاجتماعي، ويكون ذلك في حدود الموارد والامكانيات المادية والبشرية المتوفرة لها .

ث- دور كل منهما في تحقيق التنمية الشاملة: تعمل الإدارة العامة على تحقيق التنمية وتحسين مستوياتها في كل المناطق والاقاليم التابعة للدولة، اما الإدارة الخاصة التي تكتفي وتعمل على اختيار القطاعات التي تعود عليها بالربح الكبير.

ج- الموضوعية والعقلانية في التسيير: التسيير في القطاع العام يخضع لاعتبارات سياسية أي تسيير الإدارة العامة، اما الإدارة الخاصة يكون التسيير فيها في إطار عقلاني بغرض تحقيق الربح بأقل التكاليف .

ح- دائميته الوظيفية: الوظيفة في المنظمات العامة دائمة (الامن والاستقرار الوظيفي)، اما في الإدارة الخاصة هي ذات طابع مؤقت وتعاقدي.

خ- من ناحية المنافسة: يتصف نشاط الإدارة العامة بالاحتكارية، انطلاقاً من الظروف التي تعمل فيها هذه الأخيرة، ويكمل بعضه بعضاً حيث يصعب وجود تنافس بين مختلف القطاعات والأنشطة الحكومية لأن ذلك يعتبر ازدواجية في العمل ويتنافى مع أصول التنظيم الإداري السليم، على عكس الإدارة الخاصة التي تسودها روح المنافسة الحرة.

د- تمتاز الإدارة العامة بتضخم حجم جهازها الإداري مقارنة مع تنظيمات القطاع الخاص، ذلك ان حجم مشروع خاص مهما كان كبيراً يتضاءل امام حجم الجهاز الإداري الحكومي .

ذ- أسلوب تمويل النشاط الحكومي يختلف عنه في القطاع الخاص، كون الدوائر الحكومية ليس لها رأس مال مستثمر بل يتم تمويلها لاعن طريق الاعتمادات المالية التي ترصدها الموازنة العامة للدولة، فنشاط الإدارة العامة مرهون بما يخصص لها من اعتمادات مالية من الخزينة العامة للدولة بموجب قانون المالية .

الاتجاه الثالث: يرى أنصار هذا الاتجاه انه يوجد اختلاف كبير وجوهري بين الإدارة العامة والخاصة:

يرى "ولس سير" Wallace sayre ان الإدارة العامة الحكومية والإدارة الخاصة تتشابهان في كل الجوانب غير الهامة وغير الحيوية، وفي هذا الصدد يقول "جوسف بور" Joseph boer ان الذي يدرس الإدارة الخاصة والعامة يرى ان الإدارة العامة الفعالة ليست كمثل الإدارة الخاصة الفعالة.

التأكيد على وجود اختلاف جوهري واساسي بين القطاع العام والقطاع الخاص ووجود وظائف إدارية مشتركة تحكمها قيم ومبادئ وقواعد واحدة في الإدارة العامة والخاصة قول يجافي الحقيقة، فالظروف البيئية التي تعمل فيها المنظمات الحكومية العامة تختلف في الكثير من جوانبها عن تلك التي تعمل فيها منظمات الاعمال والمنظمات الخاصة غير الحكومية.

كل ما سبق يؤكد على وجود اختلاف حقيقي وجوهري بين الحقلي، ويترتب عن ذلك امرين هما:

- تعتبر الإدارة العامة حقلا دراسيا مستقلا له اساليبه ومبادئه وانماطه الإدارية.
- الموظف في الإدارة العامة لا ان تتوافر فيه بعض الصفات والمهارات والقدرات للقيام بدوه بشكل فعال.
- مما سبق نستنتج ان الإدارة العامة والإدارة الخاصة مختلفان في الشكل ومتفقان في الجوهر والاساس، وفي هذا الصدد يقول "ليونارد وايت" في كتابه مقدمة في الإدارة العامة ان الإدارة هي عملية مشتركة بكافة النشاطات الجماعية العامة والخاصة، المدنية والعسكرية الكبيرة والصغيرة.